

انتخابات ينازع فيها اليمين الإسرائيلي نفسه

الموضوعية للإجابة عن هذه الأسئلة، نجرم أن الاستمرار في المفاخرة بالقوة العسكرية، لن يطمئن الجمهور الإسرائيلي، ولن تطلعه الصناعات العسكرية ومبيعاتها، ولا الاختراقات الدبلوماسية التي يفاخر بها نتنياهو، كما تحدثت عن نجاحات في الإقليم. على الرغم من ذلك، إن الحملة من داخل اليمين الإسرائيلي، للإطاحة بـ نتنياهو وتسهيله للمثول أمام القضاء، لم تحقق حتى الآن فاعليتها الأكبدة. مثلما لم تعط الانتخابات المقبلة، أي إشارة تدل على احتمال حدوث تغيير في السياسة الإسرائيلية وفي طريقة أداء اليمين الغالب، في ملف الصراع والتعاوي مع تحديات التسوية.

فسواء شاء اليمين الإسرائيلي أو أبي، أو تصالح مع نفسه أو نازعها، أو فاز نتنياهو أو أطيح به، فإن إسرائيل، وفق جميع المقاربات ومخرجات مراكز البحوث فيها، تحتاج إلى عملية تغيير شاملة في عقلية الأوساط الحاكمة ومنهجيتها السياسية، لأن العناد الراهن، يربع جمهورها، على اعتبار أن كل ما تحقق لإسرائيل من عوامل القوة والمساندة لن يُغني عن التسوية. نقول هذا من داخل حساباتهم هم أنفسهم، ولللسطينيين حسابات أخرى!

إسرائيل تحتاج إلى عملية تغيير شاملة في منهجيتها السياسية، لأن العناد الراهن يربع جمهورها، باعتبار أن كل ما تحقق لإسرائيل من عوامل القوة والمساندة لن يُغني عن التسوية



الرواتب تنخفض مقابل ارتفاع كلفة المعيشة، والسياسات المعتمدة لا تبشر بسلام طويل الأمد على جميع الجبهات.

العكس هو الصحيح، إذ أصبح شبح الحرب موجوداً حتى مع تراجع زخم القضية الفلسطينية في هذه المرحلة.

هكذا هم يرون، وهم لا يشعرون بالثقة في الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ويعتبرونه آخر من يستطيع أن يجلب حلاً سياسياً. والإنكى أن ضعف القيادة الفلسطينية يُلقي بظلاله ويعزز هذه المخاوف، لأن الأمور، أجلاً أم عاجلاً، ستقلت من أيدي القادة الفلسطينيين، الذين لم يشكلوا النموذج المقنع لشعبهم.

في واقع الأمر، كما يراه المحللون، هو أن معركة الانتخابات حامية بين أطرافها، لكن البرود هو السائد على صعيد الناخبين. فهناك أزمة ثقة يتحدث عنها المعنويين بالدراسات الاجتماعية والمسحية. وهؤلاء ينصون زعماء اليمين الذي ينازع نفسه، بالتركيز على أجوبة عن بعض الأسئلة المهمة، كيف نحتفظ بالشباب؟ وكيف نشجع السكان على المشاركة في الانتخابات؟ وكيف نقتنع كل مواطن أن لديه رأياً في مستقبل الدولة، وأن له حصة من مقدراتها، وأن في يكفي لجله يفتخر بها؟ في المقاربة

معسكر اليمين، تنتج تغيرات سريعة ومفاجئة في نتائجها، ما يعني أن الولاءات الجديدة هشّة كالولاءات القديمة.

لذلك فإن الناخبين ينظرون إلى اللعبة الانتخابية الديمقراطية، باعتبارها مناورات، على مسمع من ملا كبير، للحصول على وظائف. وهذا ما قاله صراحة المحلل السياسي الإسرائيلي المخضرم ميتشل باراك، "لم تعد هناك أيديولوجيا، وهذه هي حقيقة ما يجري، ومن شأنه التسبب في أضرار طويلة الأمد على حياة الناس السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إن الجمهور الإسرائيلي، من جانبه، يرى في ذلك كله، افتقار للنزاهة".

الإسرائيليون في داخل مجتمعهم عانوا طويلاً من نقص النزاهة. ولطالما احتبطتهم قضايا الفساد والتحرش التي نسبت إلى أعلى مراتب المسؤولية منها ما نظرت فيها المحاكم وأصدرت أحكامها، ومنها ما هو موجود ويمكن أن تفتح ملفاته. بل إن الفساد، بات لاعباً أساسياً في التنافس الانتخابي المحموم، في سياق مناوئة اليمين المتطرف نفسه ومن داخله. وهذا بحد ذاته، يمثل مازقاً لبنيامين نتنياهو يريد الخلاص منه بالهروب إلى الفساد، أما المازق في الإطار العام، فهو الذي يعزز القلق لدى قطاع عريض من الإسرائيليين، على مستقبل الدولة، وعلى مستقبل حياة الأجيال الجديدة التي تسعى إلى الظفر بأسباب العيش المريح. فالأسر التي يكبر أبنائها ليست مطمئنة إلى إمكانية شراء شقق جديدة، لأن

ولا "أزرق أبيض" تشكيل ائتلاف حكومي، وإما أن يحقق "الليكود" تقدماً طفيفاً يساعده على تشكيل حكومة تستند إلى قاعدة برنامجية ضيقة.

فقد أظهرت النتائج التي نشرها "معهد إسرائيل للديمقراطية" الأسبوع الماضي أن 39 بالمئة من الإسرائيليين كانوا أقل اهتماماً بالانتخابات المقبلة مقارنة بالانتخابات التي جرت في الأول من أبريل الماضي، وأن 36 بالمئة منهم كانوا يتابعونها بالقدر نفسه الذي تحقق في أبريل، وأن 17 بالمئة سيهتمون بالمشاركة والتصويت بحماسة. وهذه -بالطبع- ليست توقعاتنا. ونحن لن نكون أقرب إلى الدقة في استنكاها أسبابها، من جدعون رهام كبير الباحثين في المعهد الإسرائيلي الدولي للتنمية، الذي أكد على أن جزءاً من أسباب الفتور واللامبالاة من جانب الناخبين، يتمثل في ظهور أحزاب جديدة أنشأها أصحابها بدوافع شخصية، ولا يتمتع مؤسسوها بدعم شعبي حقيقي، ولا تضم في أطرافها العديد من الشخصيات الواعدة في المجتمع الإسرائيلي، وبالتالي هي أحزاب عابرة، على الرغم من توفر كل منها على قاعدة من الناخبين الموالين والمقربين، الذين يمكن أن يؤمنوا عدداً محدوداً من المقاعد. لكن ما يخصم من صدقية العديد من مؤسسي هذه الأحزاب والمجموعات، هو تلك الخفة الظاهرة عند التحول من تحالف إلى تحالف. فالالتفاعات الحزبية والسياسية، والاندمجات والانفككات، داخل



عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

للمرة الأولى، في تاريخ انتخابات "الكنيست" الإسرائيلية، يشتد وطيس النزاع بين مكونات معسكر اليمين المتطرف، فتنشأ ظاهرة التنافس بين أحزابه ومجموعاته، على استمالة بعضهم بعضاً، على حساب البعض الآخر للظفر بتحالفات، إذ ينشط المرشحون وعلى استنهم في الدعاية وفي محاولات استقطاب آخرين، عبارة تقول إن التصويت لهذا الطرف من شأنه إفادة الطرف الآخر، ثم يجري الحديث الهجائي عن الطرف المقصود، والتحذير منه، بالطرق إلى سلوكه ونواياه.

أما على صعيد الناخبين، فإن الحملات الحزبية المحمومة، زادت منهم فتوراً بدل أن تستثير حماسهم. ويلاحظ المراقبون أن الانتخابات العامة التي ستجري في الأسبوع المقبل، ستلقى اللامبالاة وستكون نسبة الناخبين اللامبالين غير مسبوقة في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية، يحكم أن اليمين صاحب اليد الطولى في الاستشارة وفي تعويم أسباب الرهاب والتخوفات الأمنية؛ قد انقسم على نفسه.

استطلاعات الرأي، وهي في إسرائيل الأفضل استنتاجاً للحقائق في توقعاتها، مما عليه الحال في بلدان كبيرة؛ تؤشر إلى أن الانتخابات المقبلة، إما أنها ستنتهي بمازق آخر، كمازق انتخابات أبريل الماضي أو أعرق، بحيث لا يستطيع "الليكود"

مناورات قطرية لزرع العنف والفوضى في الجزائر

الاعتبار للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة والمسؤولة عن جرائم العشرية السوداء وإصااق التهمة بالجيش الجزائري.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيوقبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

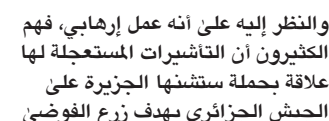
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

والنظر إليه على أنه عمل إرهابي، فهم الكثيرون أن التاشيرات المستعجلة لها علاقة بحملة استنهاش الجزيرة على الجيش الجزائري بهدف زرع الفوضى والعنف في الجزائر وخلق صدام بينه وبين المحتجين.

وليس هذا فحسب بل تقول بعض المصادر إن حكام قطر منحوا فريق قناة المغاربية مكافأة قدرها 400 ألف يورو من أجل تضليل الرأي العام الجزائري، وتوجيه رسائل مشفرة تدعو بطريقة غير مباشرة إلى العنف والعصيان المدني من قبل إعلاميين وسياسيين وحقوقيين ومحللين وفنانين مرتبطين أو متعاطفين مع الإسلام السياسي وخاصة المرتبطين بالإخوان المسلمين ومناضلي جبهة الإنقاذ المنحلة وبعض أسياب العلمانيين الذين استدرجوا من قبل خلية من وزارة خارجية قطر إلى منابر المغاربية والجزيرية.

وقد بتنا نشاهد فعلاً في المدة الأخيرة شعاراً في المظاهرات الاحتجاجية يقول "المغاربية قناة الشعب" وكأنها أصبحت الناطقة باسم ثورة الابتسامة. القناة تستضيف مسؤولي الحزب الإسلامي المحظور وتطلب منهم تحليل الوضع اليومي في الجزائر، هم الذين أوصلا البلد إلى هذا الحراب حينما أشعلوا حرباً أهلية رداً صحتها الآلاف من الجزائريين. من بين هؤلاء المحللين الأصوليين الفارين من الجزائر يظهر أحدهم باستمرار على شاشة هذه القناة، وكان نزار عبد الله غزام الأيمن في أفغانستان. وحينما تحدثت المغاربية عن حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية لا تشير أبداً إلى أنها حزب محظور. ولكن ليس النظام هو المسؤول عن ذلك حينما أغلق بإحكام القنوات



حميد زناز
كاتب جزائري

لنترك التدخلات الفرنسية في الجزائر جانباً لمعرفةنا بالمصالح الفرنسية في الجزائر منذ زمن طويل وربة السلطات في هذا البلد لتوجيه سياسات الجزائر بما يخدم مصالحها، ولتستعمل اليوم، ونحن نقرأ البيان الذي أصدرته لجنة الدفاع عن الجزائر ضد التامر القطري الفرنسي عن أهداف الإمارة في محاولة زعزعة الوضع في الجزائر بتحريف الحراك وتحويله إلى صدام بين المحتجين والجيش الوطني الشعبي.

البيان الذي أمضاه مثقفون وناشطون جزائريون ندد بقناة الجزيرة التي لم تدخر جهداً، حسب رأيهم، في نشر الفتنة والأحقاد وشراء الذمم واستغلال ساذجة البسطاء. ولم يتردد كاتبو البيان في اتهام الجزيرة بخطر بالتدخل في مأساة الجزائر إبان عشرينيتها السوداء بتجنيد ككتائب الموت التي عالت بالجزائر تدميراً وإرهاباً وترويعاً. وها هي تعود اليوم مدججة بالأموال والدجل، يضيف البيان، أمله أن تحقق عبر هذا الحراك في الجزائر ما لم تستطع تحقيقه في التسعينات.

يترام مع صدور هذا البيان القوي تسريب إعلامي لبرقية موجهة من السفارة القطرية في العاصمة الجزائرية إلى وزير الداخلية في الدوحة تطلب منه منح تاشيرات مستعجلة لشخصيات سياسية جزائرية ناشطة في الحراك. ومع تغير سياسة قناة الجزيرة تجاه الأزمة السياسية في الجزائر في الأسابيع الأخيرة واستهجان الجزائريين لذلك



لانتخابات وقت وللميراث وقت

مساهمة المرأة اليوم في الإنفاق على المنزل لا تقل عن مساهمة الرجل، وحققها في العمل هو نفس حق الرجل، وهذا ما يجعلها شريكا يساوي الرجل في البحث عن عمل.

بلغة أوضح، مشكلة البطالة بالنسبة للنساء لا تقل أهمية عن مشكلة البطالة بالنسبة للرجل. وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي، وكل ما يتعلق به، من فساد وتهريب وتضخم في الأسعار وارتفاع في سعر الإقراض، وصولاً إلى سعر صرف الدولار واليورو، هو شاعل للنايتين، المرأة والرجل. قذمو ما لديكم من برامج تخرج تونس من وضع اقتصادي مترازم، تحل مشكلة البطالة وتنقذ البنية التحتية للبلاد، وخطط تجذب الاستثمارات، قولوا لنا ما وسيلكم للقضاء على الاقتصاد الموازي والنهب الضريبي وتحسين خدمات الصحة والتعليم. لا تنسوا أيضاً قلب الأم، والمرأة أم، كيف تحمون أطفالها من خطر الوقوع في برائن الإرهاب والفكر المتطرف. وإن نجحت في ذلك كيف تحمونهم من انتشار ظاهرة المخدرات والعنف. ما خطنكم لإعادة الجاذبية للبلاد. منذ عهد قريب كان يوسع التونسي



علي قاسم
كاتب سوري مقيم في تونس

لم تمنح المرأة التونسية صوتها في الانتخابات القادمة، يطرح سؤال مثل هذا نجرد المرأة التونسية من مواطنيتها، المرأة ليست مجرد اتحاد نسائي، تعاملها بصيغة المفرد. المرأة مواطن يجب أن نعامله بصيغة الجمع، يتمتع بكامل الحقوق التي يتمتع بها الرجل، وعليه تقع كامل الواجبات. بنسبة تصل إلى 53 بالمئة من أصوات الناخبين، يحاول المرشحون للانتخابات التونسية استمالة أصوات النساء إن لم نقل شرعاً. أصوات النساء في تونس ليست للبيع، ولن تخدع بالتلويح ببعض المستسيات الثانوية. لا شك أن للمرأة حقا في الميراث، مثل حق الرجل، وأحياناً أكثر. ولكن هذه ليست قضية النساء الأولى، كما لم تكن يوماً قضيتهم. قضية المرأة، لا تختلف عن قضية الرجل في جميع التفاصيل، وحقوقها أيضاً لا تختلف عن حقوق الرجل، خاصة عندما تتعلق تلك الحقوق بأمر جليل مثل الانتخابات. لم يحدث في التاريخ أن قررت النساء منح أصواتهن في الانتخابات بناء على قضايا تتعلق بالمرأة فقط. تلك القضايا تجري تسويتها في مؤسسات مدنية وحقوقية ونسوية بعيداً عن السياسة. لسبب بسيط، هو أن المرأة مثل أي مواطن يحمل كل هموم المواطنين، بدءاً بالقبلة (سلة التسوق) وانتهاء بوزارة الدفاع. بصفتها أمًا تتحمل المرأة المسؤولية في الإنجاب، وتعرض لمتاعب صحية تفوق المتاعب التي يتعرض لها الرجل، ومن الطبيعي أن تكون مصلحتها في تطوير الرعاية الصحية، لا تقل عن مصلحة الرجل. والمرأة مربية، تنتش لأطفالها أفضل مستوى في التربية والتعليم، وهذا يجعل منها مواطناً حريصاً على إصلاص مؤسسات التعليم والنهوض بها. وهي مواطن يخشى انتشار الجريمة أكثر مما يخشاه الرجل، ومن مصلحتها النهوض بخدمات الأمن، حتى لا تتعرض للنشل والتحرش في الطريق وفي وسائل النقل العمومي.